الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية: أزمة فيروس (COVID-19) نموذجا

Banking Control and its Role in Managing Financial Crises in the Arab Countries: The COVID-19 Crisis As A Model

زوايدية أفراح [1] *، خوالد أبوبكر [2] ، بوزرب خير الدين [3]

[1] جامعة عنابة (الجزائر)، zouaidia.afrah@hotmail.fr

[2] جامعة عنابة (الجزائر)، aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz

[3] جامعة جيجل (الجزائر)، k.bouzerb@univ-jijel.dz

الاستلام: 2021/05/22 القبول: 2021/07/28 النشر: 2021/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية ودور الرقابة المصرفية في إدارة ومواجهة الأزمات المالية بشكل عام والأزمة الناتجة عن جائحة كورونا بشكل خاص، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن السلطات النقدية والرقابية العربية اتخذت مجموعة معتبرة من الإجراءات لاحتواء الأزمة أبرزها: توظيف أدوات السياسة النقدية، اعتماد حزم تحفيز اقتصادي معتبرة، تطوير الصيرفة الالكترونية وعصرنة وسائل الدفع، تأجيل سداد الاستحقاقات وعمليات تقييم البنوك، دعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ...، الخ، وقد تم اختتام هذا البحث بمجموعة من التوصيات الهامة التي من شأنها تفعيل دور أجهزة الرقابة المصرفية العربية في مواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة الصحية العالمية الحالية (كوفيد – 19).

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، الأزمات المالية، المصارف المركزية العربية، الجائحة الصحية العالمية (كوفيد – 19).

رموز jel: E52,G01, G21,I19.

Abstract:

This research aims to highlight the importance and role of banking control in managing and facing financial crises in general and the crisis resulting from the Corona pandemic in particular. Hence and to achieve this goal, we have relied on the descriptive and analytical approach. A basic conclusion was reached that the Arab monetary and control authorities have taken a considerable set of measures to contain the crisis, most notably: employing monetary policy tools, adopting significant economic stimulus packages, developing e-banking and modernizing payment methods, postponing payment of dues and bank evaluation processes, supporting startups and SME's, etc. This research was concluded with a set of important recommendations that would activate the role of Arab banking control agencies in facing the economic and financial repercussions of the current global health pandemic (Covid-19).

Keywords: Banking Control, Financial Crises, Arab Central Banks, Global Health Pandemic (Covid-19).

(JEL) Classification : E52, G01, G21, I19.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تشهد الساحة المصرفية اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة بفعل عدة عوامل فرضتها ظاهرة العولمة المصرفية وفي مقدمتها: تعدد الأنشطة والخدمات المصرفية وتنوعها، ضخامة حجم المؤسسات المصرفية والمالية، تزايد عمليات الاندماج والتكتل المصرفي، الاتجاه المتزايد نحو العمل المصرفي الالكتروني، تعدد وتنوع المخاطر المصرفية وازدياد حالات التعثر والفشل المالي، ...، وغيرها من العوامل التي زادت الاهتمام بموضوع الرقابة على الأجهزة المصرفية للتحقق من عدم وقوعها في أزمات مالية ومصرفية قد تعرقل مسيرة نشاطها وتهدد بقاءها ووجودها.

1.1. مشكلة البحث:

يشهد العالم منذ شهر ديسمبر (2019) إلى يومنا هذا جائحة صحية عالمية تمثلت في تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وقد كانت لهذه الجائحة الصحية آثار جسيمة على الاقتصاد العالمي الذي دخل في مرحلة اغلاق بسبب التدابير المتخذة من طرف مختلف حكومات ودول العالم لوقف انتشار هذا الوباء، الأمر الذي نتج عنه تعطل مختلف الأنشطة الصناعية والإنتاجية والتجارية والخدماتية والسياحية وغيرها، كل هذا شكّل بوادر لحدوث أزمة مالية واقتصادية جامحة تهدد الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العربي بشكل خاص.

وعليه يأتي هذا البحث في محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

– إلى أي مدى يمكن أن تساهم الرقابة المصرفية في مواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية العربية لمواجهة تداعيات هذه الأزمة ؟

2.1. فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تلعب الرقابة المصرفية دورا بارزا في إدارة الأزمات المالية واحتوائها.

الفرضية الثانية: اتخذت السلطات النقدية العربية إجراءات رقابية معتبرة لمواجهة التداعيات المالية والاقتصادية لجائحة كورونا.

3.1.أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوع الرقابة المصرفية التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والمؤسسات المالية، إضافة إلى إرساء جهاز مصرفي قوي وسليم، بما يخدم

حماية حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل فعال، ناهيك عن اسهامها أيضا في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يستمد هذا البحث أهميته أيضا كونه يتناول موضوعا يعد حديث الساعة ألا وهو الجائحة الصحية العالمية الحالية (كوفيد – 19) وآثارها الاقتصادية والمالية، حيث تم التركيز على مدخل الرقابة المصرفية في إدارة الأزمة المالية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد في الدول العربية.

4.1. أهداف البحث:

تمثلت أبرز أهداف هذا البحث فيما يلي:

– التعرف على أبرز الأسس النظرية للرقابة المصرفية وكذا أبرز أساليبها وأدواتها.

– تقديم تصور نظري لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية وتطبيق ذلك على الأزمة المالية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا في الدول العربية.

– تقديم دراسة بحثية جادة هادفة لتوفير مرجع حول هذا الموضوع خصوصا في ظل ربطه بموضوع معاصر لم يتسن الوقت بعد لدراسته بشكل متأن ألا وهو موضوع جائحة كورونا.

5.1. منهجية البحث:

تماشيا مع موضوع البحث وبغية تحقيق أهدافه والإجابة على اشكاليته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أنسب منهج لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل عام والظواهر الاقتصادية الإدارية على وجه الخصوص، وعليه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى جزأين أساسيين:

أ- الجزء النظري: تم التطرق فيه لمختلف الأساسيات النظرية للرقابة المصرفية بالإضافة إلى تقديم تصور نظري لدورها في إدارة الأزمات المالية، وتماشيا مع ذلك تم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المراجع العربية والأجنبية والتي شملت: الكتب، المجلات والدوريات، الملتقيات والمؤتمرات، الرسائل والمذكرات، ...، وغيرها.

ب- الجزء التحليلي: وفيه تم تقديم لمحة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) ومدى انتشاره في البلدان العربية، ثم عرض تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية، وأخيرا تحليل دور الرقابة المصرفية في معالجة تداعيات فيروس كورونا على القطاع المصرفي العربي، وتماشيا مع ذلك تم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المراجع العربية والأجنبية تمثلت أساسا في مجموعة من التقارير والدراسات والنشرات والإحصائيات الصادرة عن هيئات عربية ودولية متخصصة.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. الرقابة المصرفية: المضمون والأهداف

إن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو التأكد من أن المصارف صلبة ماليا ومدارة بكفاءة وفعالية ولا يوجد تهديد لأموال المودعين ولا لأي من أصحاب المصلحة، وبالتالي فإن الرقابة المصرفية تهدف للتأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف مسيرة بشكل سليم، وذلك عبر تهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة الانحرافات والمخاطر والعمل على معالجتها.

ومن هنا جاء مفهوم الرقابة المصرفية والتي تعني: "مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة لعمليات البنوك من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولا إلى تحقيق أعلى معدلات الأداء". (الرضا وغنام، 2005، 153)

وتأسيسا على المفهوم السابق يتضح أن الرقابة المصرفية ترتكز على أربعة عناصر أساسية هي: (الصيرفي، 2007، 247)

أ- الرقابة المصرفية تحدد المعايير كالأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء.

ب- إن الرقابة المصرفية تقيس النشاط الجاري كميا كلما أمكن ذلك.

ت- إن الرقابة المصرفية تقيم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والمخطط والسياسات كمعايير.

ث- إن الرقابة المصرفية تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية.

كما تعد الرقابة المصرفية: "نوعا من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية من جهة، والإشراف والمراقبة سواء من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات النقد أو السلطات المخوّل لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى". (زيدان وحبار، 2008، 04)

وبناءً على التعريف السابق الذكر يتضح أن رقابة السلطات النقدية (البنوك المركزية) تهدف إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية: (Macdonald and Koch, 2006, 04)

- ضمان سلامة وأمان المصارف والمؤسسات المالية.
- تعزيز كفاءة وتنافسية الأنظمة المالية والمصرفية.

– تحقيق الاستقرار النقدي من خلال ضبط كمية النقود المتداولة.

– الحفاظ على نزاهة نظام المدفوعات الوطني.

– حماية العملاء وضمان حقوقهم.

2.2.أساليب الرقابة المصرفية:

عادة ما تأخذ الرقابة المصرفية شكلين أساسيين: (مسدور، 2010، 03)

أ– الرقابة الداخلية: تتولاها مصالح تقنية عليا تابعة لإدارة البنك، وتكون نتيجتها تقارير ترفع إلى مجلس إدارة البنك أو مديره العام، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الداخلي للبنك، ليتم متابعة التوصيات والنتائج التي تصدر عن تلك التقارير.

ب– الرقابة الخارجية: تتولاها أجهزة تابعة للبنك المركزي في العادة أو السلطة النقدية في البلاد حسب ما تنص عليه قوانينها، وأيضا يمكن أن توكل لمحافظي الحسابات القانونيين المستقلين غير المرتبطين بإدارة البنك، والذين يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين.

وتتم الرقابة البنكية من خلال عدة أساليب أبرزها:

– **تسجيل البنوك:** حيث يتوجب على مجموعة المساهمين الذين يعتزمون إنشاء بنك تقديم طلبهم إلى السلطة النقدية (البنك المركزي) مدعمّا بالنظام الأساسي وعقد التأسيس ودراسة الجدوى الاقتصادية للبنك (خروبي وعلاش، 2015، 70) ليقرر البنك المركزي منحهم الترخيص أو لا.

– **الرقابة المستندية:** وتتم من خلال فحص الوثائق والمستندات المحاسبية والاحترازية، حيث تنجز هذه الرقابة على أساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك إلى هيئات الرقابة بانتظام بغية فحص وضعيتها المالية. (بوقدوم وعمورة، 2018، 74)

– **الرقابة الميدانية:** وتتم في عين المكان عن طريق المفتشيات التابعة للبنك المركزي والموجودة في المنطقة بهدف التأكد من أن البنك يقوم بمزاولة أعماله وفق القوانين، وأنه أدلى بتصريحات صادقة حول سلامة ومتانة مركزه المالي. (حميدي، 2019، 389)

– **دراسة تقارير مراقبي الحسابات:** حيث يقوم البنك بتعيين مراقب خارجي لحساباته، معتمدا من البنك المركزي والذي يقوم بدوره بتزويد البنك المركزي بالتقارير والمعلومات الإضافية التي قام بالبحث فيها وتحليلها. (خروبي وعلاش، 2015، 70)

- **الرقابة على أسعار الخدمات والمنتجات المصرفية:** حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها والرقابة عليها.

جدير بالذكر أنه كان لمقررات لجنة بازل الثلاثة (1، 2، 3) أثر كبير في تعزيز مفهوم الرقابة المصرفية وتطوير مختلف أساليبها وتقنياتها حيث اهتمت بعدة مجالات رقابية حساسة أبرزها: معايير الحيطة والحذر، الرقابة الداخلية والتدقيق البنكي، الحوكمة، الرقابة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، الصدمات الخارجية، ...، وغيرها.

3.2. تصور نظري لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية:

بدءا يمكن القول أن الأزمات المالية هي مزيج من الأحداث المشتملة على تغيرات كبيرة في حجم الائتمان وأسعار الأصول، الانقطاع الشديد في الوساطة المالية ولا سيما نقص التمويل الخارجي، ومشاكل الميزانية العمومية واسعة النطاق، والحاجة إلى دعم حكومي معتبر. (Claessens & Kose, 2013, 03)

وتلعب الرقابة المصرفية دورا بارزا في التصدي للأزمات المالية والتخفيف من وطأتها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال العناصر التالية:

أ- تعمل الرقابة المصرفية على تنشيط الجهاز المصرفي وتوجيهه بشكل مناسب وسليم، بغية المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال الرقابة على الائتمان وتوجيهه كما ونوعا بما يخدم الوضعية النقدية السائدة. (حمد وحسون، 2014، 161)

ب- ضمان كفاءة الجهاز المصرفي، ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف وتقويم العمليات الداخلية وتوافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقويم الوضع المالي للتأكد من قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها.

ت- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، خاصة القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد من المخاطر. (الرضا وغنام، 2005، 154)

ث- منع التركز المصرفي المتسبب في حدوث الكثير من الأزمات المالية، وذلك من خلال التقليل من التركز في نصيب المصارف من السوق المصرفية من جهة، والتقليل من تركز العمليات المصرفية في منح القروض في قطاع واحد من جهة أخرى.

ج- تعمل الرقابة المصرفية على تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع البنكي، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات الكافية في الوقت والمكان والزمان المناسبين للمصارف التجارية والسلطات النقدية على حد سواء، وهذا من شأنه تقليص هامش عدم اليقين وبالتالي التخفيض من إمكانية حدوث المخاطر والأزمات المالية.

ولضمان فعالية الرقابة المصرفية في تحقيق مختلف أهدافها بما فيها إدارة الأزمات المالية والتحوط ضد المخاطر ينبغي توفر مجموعة من الشروط أبرزها: (حميدي، 2019، 04 – 05)

- **التشريعات المصرفية:** يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولا تحديد مفهوم البنك والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح القروض، إضافة إلى صلاحيات وسلطة الرقابة على المصارف والمتمثلة في:
- تحديد معايير ترخيص واعتماد المصارف.
- دعم صلاحيات السلطات الرقابية بقوانين معززة كتحديد الأنشطة المسموحة للبنك أو إلغاء الرخصة.
- أحكام توضح عملية الرقابة المجمّعة على نشاطات البنوك والتي تعمل بأكثر من دولة.
- **السلطة الرقابية:** حيث يتعين أن تتمتع السلطات الرقابية بالاستقلالية، كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة تكون عادة البرلمان في كثير من الدول.
- **البيئة المحاسبية:** حيث يتعيّن توافر أنظمة محاسبية فعالة تشتمل على: معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من طرف كافة المصارف، مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين، الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية، ...، وغيرها.
- **شروط أخرى:** أبرزها: (أبو سلمى، 2015، 25)
- مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة لكل هيئة مشاركة في الرقابة المصرفية.
- توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين.
- ضرورة توافر نظام فعّال لتبادل المعلومات بين المصارف والمراقبين.
- أن تكون الرقابة المصرفية بشكل مستمر.

جدير بالذكر أن مقررات بازل (2) قد قامت بتحديد مجموعة واسعة من المبادئ التي تضمن فعالية الرقابة المصرفية والتي حددتها ضمن (25) مبدأ جميعها تنتمي إلى الشروط الأربعة السابقة الذكر، كما ترى اللجنة أن تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية السابقة الذكر سوف يساعد على تحقيق الاستقرار المالي وتجنب المخاطر والأزمات المالية وذلك من خلال: (نجم، 2012، 188)

- نشر مفاهيم موحّدة للرقابة المصرفية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول.

– تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية وشركات التأمين.

– فتح المجال أمام السلطات الرقابية في إمكانية وضع استراتيجية لتحسين أدائها.

3.الإطار التحليلي للبحث:

1.3. لمحة عن جائحة (كوفيد – 19) ومدى انتشارها في الدول العربية:

إن جائحة كورونا أضحت تشكل مشكلة عالمية تهيمن على شتى المواضيع والنقاشات اليوم، وهي الكلمة الأكثر بحثا على محرك بحث (جوجل) خلال الفترة القليلة الماضية، ومن المؤكد أن هذه الجائحة الصحية خلّفت وستخلف خسائر بشرية جسيمة، إضافة إلى خسائر مادية ضخمة، كما شكّلت بوادر أزمة مالية مدمّرة. (القنبري، 2020، 01)

وفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية هو: "فيروس حيواني المصدر ينتقل إلى الانسان عند المخالطة اللصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بهذا الفيروس أو بفضلاتها، لكن رغم ذلك يحتاج هذا الفيروس إلى بحث أكثر لتحديد المصدر الدقيق له". (WHO, 2020)

وينتقل هذا الفيروس من شخص مصاب إلى شخص آخر عن طريق: (خوالد وبوزرب، 2020، 40)

أ– القطرات الناتجة عن السعال والعطس.

ب– الاتصال الشخصي الوثيق كالاهتمام بشخص مصاب.

ت– لمس كائن أو سطح به الفيروس، ثم لمس الفم أو الأنف أو العينين دون غسل اليدين.

ويعود تفشي هذا الفيروس إلى منتصف شهر ديسمبر (2019) أين تم تسجيل أول حالة إصابة بالفيروس بإقليم ووهان (Wuhan) بالصين، أين تم التعامل معها في البداية على أنها حالة التهاب رئوي غير معدي، لكن سرعان ما اكتشفت الفرق الطبية أنها تتعامل مع فيروس خطير وشديد العدوى، وبفعل ترابط دول العالم ببعضها البعض من جهة، والتراخي في اتخاذ الإجراءات الصرامة لتطويق الفيروس من جهة أخرى، انتشر هذا الفيروس على مدار أربع موجات في جميع دول وأقاليم العالم تقريبا وتحول من فيروس إلى وباء عالمي سجّل إلى حد الآن (26 أفريل 2021) : (3123179) حالة وفاة، (147812672) حالة إصابة، (125379474) حالة شفاء. (Elflein, 2021)

أما فيما يخص الدول العربية فقد سجلت أول حالة إصابة بفيروس كورونا في 29 جانفي (2020) بالإمارات العربية المتحدة، ليشهد بعد ذلك شهر فيفري من نفس السنة تسجيل أولى الإصابات بكل من مصر ولبنان وسلطنة عمان والبحرين والعراق والكويت وقطر والجزائر، أما شهر مارس فقد عرف تسجيل أولى الإصابات بكل من السعودية وتونس والمغرب والأردن وفلسطين وسوريا وموريتانيا والصومال وليبيا، لتلحق بهم بقية الدول العربية خلال شهر أفريل وهي: السودان واليمن وجزر القمر، ومنذ تسجيل أولى الحالات المصابة في الدول العربية استمر هذا الفيروس في التفشي والانتشار فيها بشكل متواصل على غرار ما يحدث في العالم، واليوم (26 أفريل 2021) يمكن عرض مدى تفشي الجائحة في الدول العربية في الشكل التالي:

الشكل (01): الوضعية الوبائية للدول العربية حتى (26 أفريل 2021)

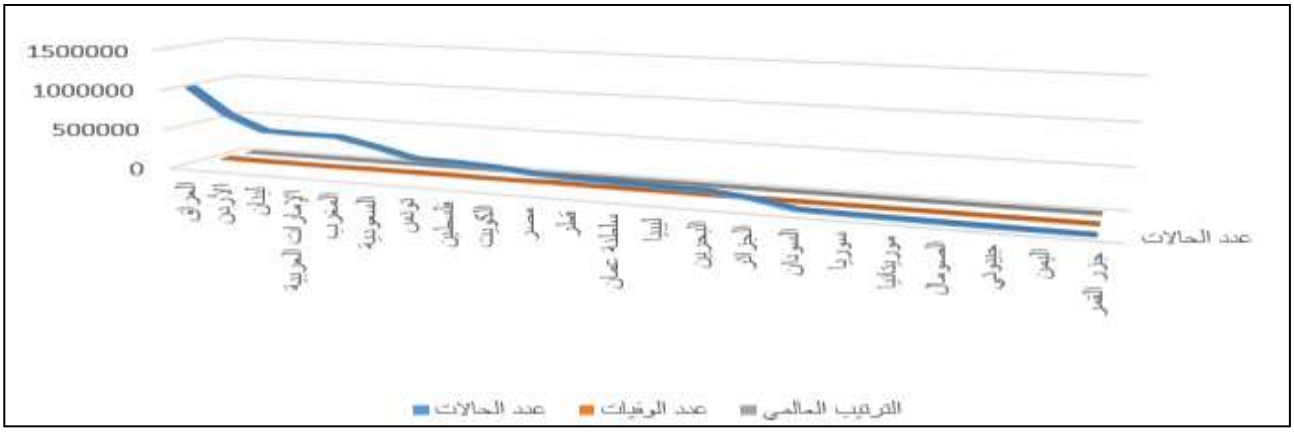

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات (Statista).

من الشكل (01) يتضح أن هناك دول عربية احتلت مراتب متقدمة في حالات الإصابة بالفيروس وعلى رأسها العراق التي سجلت ما يزيد عن مليون إصابة وبذلك حلت في المرتبة (25) عالميا، تليها الأردن بـــ (702154) حالة ثم لبنان بـــ (520939) حالة ثم الإمارات العربية المتحدة بـــ (510738) حالة ثم المغرب بـــ (509363) حالة، أما بقية الدول العربية فقد سجلت حالات لا تزيد عن نصف مليون إصابة، أما من حيث عدد الوفيات فقد حلت العراق الأولى عربيا بـــ (15275) وفاة، تليها مصر بـــ (13049) وفاة، ثم تونس بـــ (10304) وفاة، أما بقية الدول العربية فقد سجلت حالات وفاة تقل عن (10000) حالة وذلك بأعداد متفاوتة، وقد كان بمقدور الدول العربية تخفيض الأرقام السابقة الذكر والتحكم بشكل أحسن في هذا الفيروس إلا أنه ولعدة عوامل أبرزها: عدم الالتزام بإجراءات الحجر والتباعد الاجتماعي، عدم اتخاذ إجراءات صارمة بغلق الحدود البرية والجوية والبحرية في عدة دول عربية لا سيما

السياحية منها، عدم فاعلية البروتوكولات الطبية المتبعة، ضعف المنظومة الصحية في جل الدول العربية تقريبا باستثناء بعض دول الخليج، ...، الخ، كانت الخسائر أكثر فداحة.

2.3. تداعيات جائحة كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاديات العربية:

أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد آثارا جسيمة على الاقتصاديات العربية حتى وان كانت بشكل غير مباشر في عدة حالات، حيث أن فترة الاغلاق والحجر التي فرضتها غالبية الدول في العالم شكلت ضغوطا متزايدة من المخاطر على نشاط جل المؤسسات الاقتصادية، وذلك بفعل توقف وشلل النشاط الإنتاجي والصناعي والخدماتي من جهة، ومن جهة أخرى فبحكم العلاقات التجارية القوية بين الدول العربية وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية وانكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي جعل من المؤكد أن تطال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط. (طلحة، 2020، 21)

وبشكل عام وبحسب التقديرات فمن المتوقع أن تسجل المنطقة العربية سنة (2020) خسائر لا تقل عن (42) مليار$، خصوصا مع اتساع رقعة هذا الوباء العالمي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يخشى أن تزداد الخسائر في دول المنطقة العربية. (الإسكوا، 2020، 01)

وبفعل عدة عوامل أبرزها انخفاض أسعار النفط كما تمت الإشارة اليه سابقا بالإضافة إلى تراجع حركة التجارة وتعطل الإنتاج وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وغيرها، فقد تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بشدة وفقا لبيانات البنك الدولي والتي نوضحها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية للفترة 2019-2021

البلد	2019	2020	توقعات 2021
الجزائر	0,8	-6,5	3,8
البحرين	1,8	-5,2	2,2
مصر	5,6	3,6	2,7
العراق	4,4	-9,5	2
الأردن	2	-3,5	1,8
الكويت	0,4	-7,9	0,5
لبنان	-6,7	-19,2	-13,2
المغرب	2,5	-6,3	4
عمان	-0,8	-9,4	0,5
قطر	0,8	-2	3
السعودية	0,3	-5,4	2
تونس	1	-9,1	5,8
الإمارات	1,7	-6,3	1
فلسطين	1,4	-9,7	2,3

المصدر: (World Bank, 2021, 108)

وتشير البيانات الموضحة في الجدول السابق إلى تقلص جميع اقتصاديات الدول العربية تقريبا سنة (2020) ما عدا مصر، وستكون أكثر الدول تضررا هي لبنان، في حين توقع صندوق النقد الدولي حدوث انتعاش حيث من المتوقع أن تتعافى أغلب اقتصادات دول المنطقة تقريبا ما بعد سنة (2021)، جدير بالذكر أن إجمالي الخسارة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـــ (152) بليون $ وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة. (UN, 2020 A, 03)

وبما أن جل الدول العربية هي دول نفطية بامتياز فإن تراجع أسعار النفط بفعل تداعيات جائحة كورونا والذي وصل إلى أدنى مستوياته بسعر (12.41) $ للبرميل بتاريخ (28) أفريل (2020) (Sonnichsem, 2020) ستكون له تداعيات جد وخيمة على إيرادات الدول العربية النفطية وموازناتها العامة، وذلك بفعل انخفاض النشاط الاقتصادي والانتاجي وتراجع الطلب على المنتجات النفطية ناهيك عن

قيام بعض المنتجين بزيادة مستويات الإنتاج، ويمكن توضيح الأثر المباشر لانهيار أسعار النفط على الدخل الحقيقي للبلدان العربية (التغير كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي) في الشكل (02) التالي:

الشكل (02): تقدير الأثر المباشر لانهيار أسعار النفط على الدخل الحقيقي للبلدان العربية

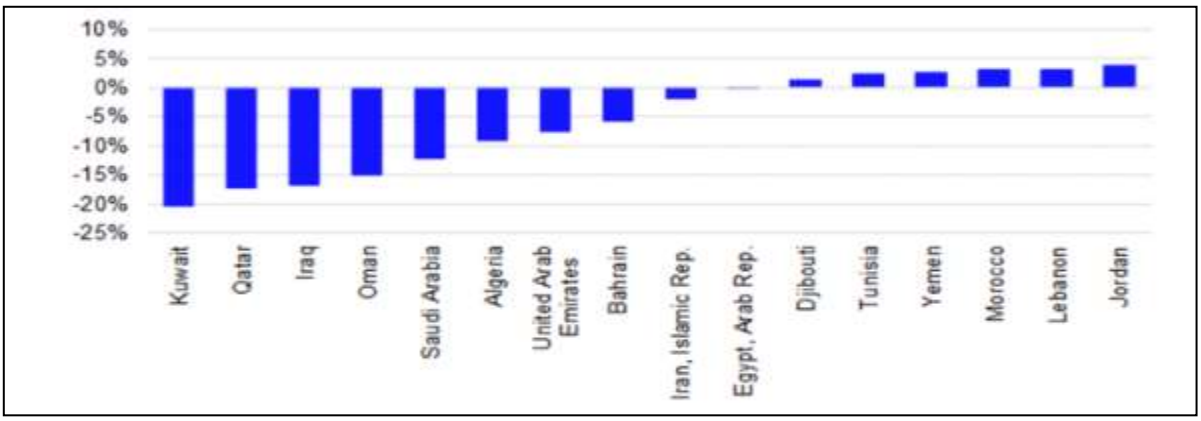

المصدر: (OECD, 2020, 17)

وما بين شهري جانفي ومنتصف شهر مارس (2020) سجلت شركات الأعمال في الدول العربية خسائر فعلية فادحة في رأس مالها السوقي بلغت (420) مليار $، نجم عنها خسارة بمقدار (8%) من إجمالي ثروة المنطقة. (UNDP, 2020)

وفي مجال التجارة الخارجية فمن المتوقع انخفاض اجمالي الصادرات في الدول العربية بقيمة (88) بليون $، وستكون أكثر القطاعات تضررا هي: التعدين بنسبة (-56%)، والكيمياويات بنسبة (-15%)، أما واردات المنطقة فستنخفض بقيمة (111) بليون $، وستكون أكثر القطاعات تضررا هي قطاعات الميكانيك والكهرباء بنسبة (-51%) والكيمياويات بنسبة (-17%)، وتبعا لذلك سيكون هناك تراجع للميزان التجاري بقيمة محصورة بين (3 – 12) بليون $، بالإضافة إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية بقيمة محصورة بين (7.9 – 19.9) بليون $. (ESCWA, 2020, 03)

أما فيما يخص تداعيات الجائحة الصحية العالمية على الوضعية المصرفية والنقدية للدول العربية فإن من أبرز سماتها التراجع الملحوظ لمعدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية وفقا لما يوضحه الشكل (03) أدناه:

الشكل (03): معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال (2013 – 2019)

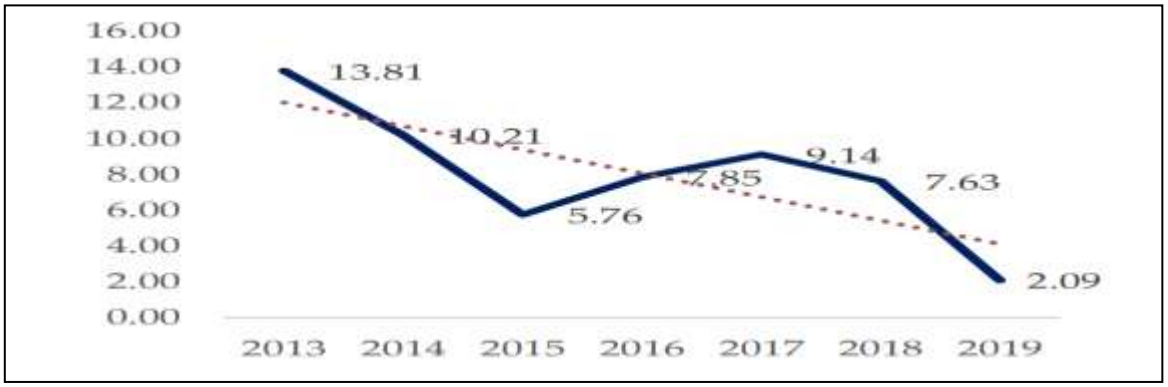

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، 51)

وبالإضافة إلى ذلك يتوقع أن تفرض أزمة فيروس كورونا عدة تحديات على المصارف العربية أبرزها: تراجع مستويات الأرباح، الاعتماد أكثر الصيرفة الالكترونية، زيادة نسبة القروض المتعثرة، معايير رقابية أكثر صرامة، إعادة هيكلة الديون، ...، وغيرها.

ومع تواصل تفشي الفيروس وطول أمد الجائحة شهد قطاع حيوي آخر بالنسبة للدول العربية غير النفطية (مصر، المغرب، الأردن، تونس، ...) وحتى بالنسبة للدول النفطية (الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ...) أضرارا جسيمة وخسائر ضخمة ألا وهو القطاع السياحي ومختلف القطاعات المرتبطة به كالأسفار والإطعام والفنادق، حيث يتوقع أن يسجل القطاع السياحي العربي خسائر تقدر بـــ (30.6) مليار $ الوافدة و(15.9) مليار $ للسياحة الداخلية أي بنسبة (60%) (المنظمة العربية للسياحة، 2020 أ) في حين ستفقد شركات الطيران العربية بمنطقة الشرق الأوسط نحو (8) مليار $ من إيراداتها. (المنظمة العربية للسياحة، 2020 ب)

وعلى صعيد المؤشرات السوسيو – اقتصادية تشير توقعات الأمم المتحدة (UN) إلى تهديد هذه الجائحة الصحية بخسائر جمة في مناصب الشغل في الدول العربية مقدرة بفقدان (1.7) مليون وظيفة أي ما يعادل (17) مليون ساعة شغل، ناهيك عن تهديد (14.3) مليون شخص بالدخول تحت وطأة الفقر حيث من المتوقع أن تزداد معدلات البطالة بنسبة (1.2%) واحتمالية تضاعف عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية بـــ (55) مليون شخص والنزوح القسري بـــ (26) مليون شخص، ناهيك عن تهديد (74) مليون شخص بخطر الإصابة بفيروس (كوفيد – 19) بسبب نقص مرافق غسل اليدين. (UN, 2020 B, 03) (UNDP, 2020)

3.3.دور الرقابة المصرفية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع المصرفي العربي:

لا تزال الصدمة القوية التي خلفتها الجائحة الصحية الحالية على الاقتصاد بشكل عام والقطاع البنكي والمالي بشكل خاص تحدث أضرارا جسيمة على مستوى الاقتصاد الدولي وتعرض كل من المصارف والمقترضين لضغوطات حادة، هذا ما وضع الأجهزة الرقابية المصرفية في مواجهة تحديات غير مسبوقة تدعو إلى تحرك حاسم يضمن دعم الاقتصاد العيني مع ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي في نفس الوقت. (Adrian and Pazarbasioglu, 2020)

وضمن هذا الصدد سارع كل من البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) إلى صياغة مجموعة من التوصيات الإرشادية لأجهزة الرقابة المصرفية تضمن حسن تعاملها مع تداعيات جائحة (كوفيد – 19)، وقد تلخصت هذه التوصيات فيما يلي: (Narian et al 2020)

أ- استخدام المرونة التي يتيحها الإطار التنظيمي والرقابي مع ضرورة الالتزام بمعايير الحد الأدنى الاحترازية.

ب- تسهيل عمليات دعم المقترضين والمتضررين من الجائحة في القطاعين العام والخاص.

ت- تقليل المخاطر المعنوية والالتزام بالممارسات السليمة في إدارة مخاطر القروض.

ث- تقديم الإرشادات اللازمة لتصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر.

ج- إرساء الشفافية وتقديم إرشادات إضافية بشأن الإفصاح عن المخاطر.

ح- تعليق الأساس التلقائي للإجراءات الرقابية التصحيحية وتطويعها للتعامل مع الظروف الاستثنائية للجائحة.

خ- مراجعة الأولويات الإشرافية الرقابية وإرساء حوار وثيق مع الصناعة.

د- التنسيق الفعّال بين الأجهزة الرقابية ونظرائها من الأجهزة الرقابية الزميلة محليا ودوليا.

ذ- ضمان الأداء السلس للبنى التحتية للسوق المصرفية (المقاصة، نظم التسوية، نظم الدفع، ...، وغيرها).

وانطلاقا من هذه التوصيات سعت الأجهزة الرقابية المصرفية العربية متمثلة في البنوك المركزية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للتعامل مع تداعيات الجائحة الصحية الحالية، وضمان الاستقرار المالي ومن ثم الاقتصادي فيها، ويمكن الاستدلال على ذلك فيما يلي:

- **في دول الخليج العربي:** قامت السلطات النقدية في دول الخليج العربي باتخاذ عدة إجراءات وتدابير متشابهة إلى حد بعيد لاحتواء تداعيات فيروس كورونا حيث قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

بتخصيص حزمة دعم اقتصادي ضخمة بقيمة (62.2) مليار $ أي ما يعادل (265) مليار درهم إماراتي تقريبا بنحو (13.4%) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات (طلحة، 2020، 37)، كما لجأ المصرف المركزي الإماراتي إلى استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية حيث قام بتخفيض سعر الفائدة الإسمي بمقدار (25) نقطة أساس، كما خفّض سعر فائدة السياسة النقدية في شهر مارس (2020) بمقدار (75) نقطة أساس (صندوق النقد العربي، 2020، 39)، ناهيك عن تخفيضه لمعدل الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب من (14%) إلى (7%) في أفريل (2020). (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020، 01)

أما فيما يخص المملكة العربية السعودية فقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي باعتماد حزمة تحفيزية بقيمة (50) مليار ريال أي ما يعادل (13.5) مليار $ بنحو (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي السعودي لدعم القطاع الخاص موزعة كما يلي: (30) مليار ريال خاصة ببرنامج تأجيل الدفعات، (13.2) مليار ريال خاصة ببرنامج تمويل الإقراض، (6) مليار ريال خاصة ببرنامج دعم ضمانات التمويل، (800) مليون ريال لدعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، 71)، وعلى صعيد أدوات السياسة النقدية خفّضت مؤسسة النقد العربي السعودي معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع (50) نقطة أساس ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع (50) نقطة أساس ليصبحا (1.57%) و(1.25%) بعدما كانا (2.25%) و(1.75%) على التوالي في مارس (2020). كما قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعميم بتأجيل كافة عمليات التقييم الداخلي للبنوك، وكفاية السيولة لديها، ومتطلبات التحمل للقطاع المصرفي، وتطبيق مقررات بازل (3)، ...، وغيرها.

أما فيما يخص بقية دول الخليج العربي فقد تبنت مصارفها المركزية إجراءات وتدابير مماثلة لما تم العمل به في كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية، حيث قام مصرف قطر المركزي خلال شهر مارس (2020) بتخفيض سعر فائدة الإيداع لدى المصرف بنحو (50) نقطة أساس ليصبح (1%)، أما المصرف المركزي البحريني فقد خفّض سعر تسهيلات الودائع لأجل لأسبوع واحد من (2.25%) إلى (1%)، كما خفّض معدل الاحتياطي الإلزامي أيضا بمقدار (50%) من (14%) إلى (7%)، أما البنك المركزي لسلطنة عمان فقد خفّض سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء إلى (0.5%) مع عدة عمليات أخرى تندرج ضمن حزمة مالية خصصها البنك المركزي تقدر بـــ (8) مليار ريال عماني أي ما يعادل (20.8) مليار $، في حين خفّض البنك المركزي الكويتي كافة أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بنسبة (1%) ناهيك عن إنشائه لصندوق بقيمة (10) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (31.9) مليون

$ لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا (طلحة، 2020، 43)، والملاحظ أن قرارات جميع المصارف المركزية الخليجية جاءت تماشيا مع قرار بنك الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر.

– **في دول المغرب العربي:** اتخذ البنك المركزي الجزائري عدة إجراءات للتعامل مع الجائحة ترتبط جلها بأدوات السياسة النقدية حيث خفّض بنك الجزائر معدل عمليات إعادة التمويل (سعر الفائدة) بـــ (25) نقطة أساس ليصبح (3%) بدل (3.25%) (بنك الجزائر، 2020 أ)، كما قام بنك الجزائر أيضا بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من (8%) إلى (6%) (بنك الجزائر، 2020 ب)، يضاف إلى ذلك اتخاذ البنك المركزي الجزائري لعدة تدابير أخرى تهدف إلى دفع البنوك التجارية والزبائن في نفس الوقت للتعامل بالصيرفة الإلكترونية بدل الصيرفة التقليدية وذلك في ظل أزمة سيولة خانقة تشهدها البلاد.

أما في تونس والمغرب، فقد قام البنك المركزي التونسي بتخفيض سعر الفائدة الرسمي بمقدار (100) نقطة أساس، بالإضافة إلى تخصيصه لحزمة دعم اقتصادي مقدارها (8) مليار دينار تونسي أي ما يعادل (2.8) مليار $، إضافة إلى تبني برامج خاصة بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات، من جهته قام البنك المركزي المغربي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار (25) نقطة أساس ليصبح (2%)، كما أعلن عن إنشاء صندوق بقيمة (10) مليون درهم مغربي أي ما يعادل (1) مليار $ لتغطية النفقات الطبية ولدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من الجائحة وخاصة قطاع السياحة. (صندوق النقد العربي، 2020، 50)

أما بقية دول المغرب العربي فقد اتخذت إجراءات وتدابير مماثلة حيث خفّض البنك المركزي الموريتاني معدل الفائدة الرئيسي من (6.5%) إلى (5%) كما وضع آلية للمبادلة المجانية (SWAP) للعملات الأجنبية مقابل العملة المركزية (طلحة، 2020، 45)، في حين لم تتوفر أية معلومات عن الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي الليبي للتعامل مع أزمة فيروس كورونا المستجد.

– **في مصر والأردن وبقية الدول العربية:** استجابة لتداعيات الجائحة الصحية العالمية الحالية (كوفيد – 19) قرر البنك المركزي المصري خفض أسعار الفائدة بمقدار (30) نقطة أساس ليصبح سعري عائد الإيداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى (9.25%) و(10.25%) و(9.75%) على التوالي وسعر الائتمان والخصم عند مستوى (9.75%) (البنك المركزي المصري، 2020، 01)، كما تم تخفيض سعر الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والسياحة

والإسكان للأسر ذات الدخل الضعيف إلى (8%) بعد أن كان (10%)، يضاف إلى ذلك إطلاق البنك المركزي المصري لبرنامج شراء أسهم بقيمة (20) مليار جنيه أي ما يعادل (1.3) مليار $. (طلحة، 2020، 44)

وعلى نفس النهج سار البنك المركزي الأردني الذي خفّض معظم أسعار الفائدة بمقدار (50) نقطة أساس ثم (100) نقطة أساس خلال شهر مارس (2020)، كما قام أيضا بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من (7%) إلى (5%)، إضافة إلى تبني برنامج تمويلي ميسّر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (500) مليون دينار أردني.

أما بقية المصارف المركزية العربية في كل من لبنان، العراق، سوريا، فلسطين، اليمن، السودان، الصومال، جيبوتي، وجزر القمر فقد اتخذت بدورها مجموعة من الإجراءات المماثلة والمتمثلة في تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية، تخصيص حزم دعم مالي، توجيه الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ودعمها ماليا، تأجيل دفع الاستحقاقات، تطوير الصيرفة الإلكترونية، ...، وغيرها.

4. خاتمة:

لقد سعى هذا البحث بشكل عام إلى توضيح دور وأهمية الرقابة المصرفية في مواجهة مختلف الأزمات المالية والاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة الآنية المترتبة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وفي نهاية هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1.4. نتائج البحث واختبار الفرضيات:

من خلال الإطار النظري لهذا البحث تم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية:

– تعد الرقابة المصرفية أداة فعّالة للتأكد من أن الجهاز المصرفي يتمتع بالصلابة المالية ومدار بكفاءة وفاعلية عالية.

– تلعب الرقابة المصرفية دورا هاما في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والوضعية النقدية للبلاد وذلك من خلال توجيه الائتمان كما ونوعا بما يحقق أهداف السياسة النقدية المرغوبة.

– تعمل الرقابة المصرفية على تقديم الأصول المالية ومعرفة درجة المخاطر المصرفية وقياسها، وبالتالي فهي تعمل على تطوير سياسات واستراتيجيات تحد من هذه المخاطر وتكبح جماحها.

– تعمل الرقابة المصرفية على توفير المعلومات والبيانات الكافية وتعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي، وهذا من شأنه تقليص هامش عدم اليقين والحد من المخاطر والأزمات المالية.

وتأسيسا على ما سبق ذكره من نتائج تم التوصل إلى اثبات صحة الفرضية الأولى للبحث والقائلة: "تلعب الرقابة المصرفية دورا بارزا في إدارة الأزمات المالية واحتوائها".

ومن خلال الإطار التحليلي لهذا البحث تم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية:

– لقد كان للجائحة الصحية العالمية الحالية (كوفيد – 19) وقع كبير على الاقتصاديات العربية شكّل بوادر لأزمة مالية واقتصادية خانقة، تستلزم حلولا سريعة وفعّالة.

– منذ ظهور أزمة الجائحة الصحية العالمية الحالية سارعت السلطات النقدية العربية متمثلة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى تبني توصيات البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) المرتبطة أساسا بكيفية تفعيل الرقابة المصرفية لإدارة الصدمة المالية والاقتصادية المترتبة عن هذه الجائحة.

– تبنت السلطات النقدية العربية مجموعة من الإجراءات المتماثلة تقريبا لتفعيل دور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمة المترتبة عن تفشي فيروس كورونا تمثلت في تطويع مختلف أدوات السياسة النقدية خصوصا أداتي سعر الفائدة ومعدل الاحتياطي الإلزامي بما يضمن سيولة أحسن في الاقتصاد.

– تبنت السلطات النقدية العربية مجموعة من الإجراءات الأخرى لإدارة هذه الأزمة تمثلت أساسا في تخصيص حزمات تحفيز اقتصادية معتبرة، دعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)، تطوير عمليات الصيرفة الإلكترونية، تأجيل دفع الاستحقاقات وعمليات تقييم البنوك والمؤسسات المالية، ...، وغيرها.

وبناءً على ما سبق عرضه من نتائج تم التوصل إلى قبول الفرضية الثانية للبحث والقائلة: "اتخذت السلطات النقدية العربية إجراءات رقابية معتبرة لمواجهة التداعيات المالية والاقتصادية لجائحة كورونا".

لكن رغم ذلك لا يمكن الجزم بفعالية الإجراءات الرقابية المتخذة من قبل السلطات النقدية العربية في إدارة الأزمة المالية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا الحالية على اعتبار أن نتائج هذه الإجراءات لا تظهر في الوقت الحالي وانما تحتاج إلى وقت أطول خصوصا في ظل طول أمد الجائحة التي ما زالت مستمرة إلى يومنا الحالي.

2.4.توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

– ضرورة التزام السلطات النقدية التزاما تاما بكافة التوصيات والمبادئ الإرشادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة الأزمة المترتبة عن تفشي وباء كورونا.

– يتعين على المصارف العربية الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل (1) و(2) و(3)، ويتعين على المصارف المركزية العربية أن تلعب دورا محوريا في ضمان ذلك.

– يتوجب على المصارف المركزية العربية أن تدير بشكل فعّال كافة حزم التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها وألا تجعل الهدف الأساسي لها هو تأجيل الدفعات والاستحقاقات، وإنما يتعين أن يخصص الجزء الأكبر منها في تمويل المشاريع والصناعات المنتجة في ظل الأزمة، وكذلك لتمويل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها خصوصا في ظل الوضع الحالي.

– يتعين على المصارف العربية مواصلة جهودها في مجال تبني ممارسات الصيرفة الإلكترونية وتطوير أنظمة الدفع فيها، خصوصا في ظل تواصل تفشي فيروس كورونا وتضاعف أعداد المصابين به في المنطقة العربية.

– ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث الرامية إلى إبراز دور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمة الناتجة عن تفشي وباء كورونا المستجد، وتشجيع كافة الدراسات التي تتناول مختلف المداخل الأخرى الرامية إلى إدارة هذه الأزمة.

5.المراجع:

1.5.قائمة المراجع باللّغة العربية:

– أبو سلمى ريم موسى، (2015)، مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3: دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

– الإسكوا، (2020)، فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

– البنك المركزي المصري، (2020)، اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية 16 مارس 2020، بيان صحفي، قطاع السياسة النقدية، القاهرة، مصر.

– الرضا عقبة، غنّام ريم، (2005)، دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (02)، ص ص: 149 – 170.

– الصيرفي محمد، (2007)، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

– القنبري محمد قيس عادل، (2020)، آثار تفشي وباء كورونا على الأعمال المحاسبية: مراجعة نظرية لمنشورات الأربع الكبار والمنظمات المهنية المحاسبية، مقال متاح على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ضمن الرابط التالي: https://iefpedia.com/arab/?p=41943 ، تاريخ الاطلاع: 2021/03/10.

– المنظمة العربية للسياحة، (2020 أ)، استمرار وتصاعد خسائر السياحة العربية جراء فيروس كورونا المستجد COVID-19، فريق إدارة الأزمات بالمنظمة العربية للسياحة، قسم البحوث والدراسات والإحصائيات السياحية، جدة، السعودية.

– المنظمة العربية للسياحة، (2020 ب)، بالأرقام تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة العربية والعالمية، فريق إدارة الأزمات بالمنظمة العربية للسياحة، قسم البحوث والدراسات والإحصائيات السياحية، جدة، السعودية.

– بنك الجزائر، (2020 أ)، التعليمة رقم 07-20 المؤرخة بتاريخ 29 أفريل 2020 والمتعلقة بمعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، المادة 02، الجزائر.

– بنك الجزائر، (2020 ب)، التعليمة رقم 06-02 المؤرخة بتاريخ 29 أفريل 2020 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، المادة 03، الجزائر.

– بوقدوم مروة، عمورة جمال، (2018)، الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح في البنوك التجارية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد (18)، جوان، ص ص: 76 – 87.

– حمد محمد أحمد، حسون عمار هادي، (2014)، التدابير الوقائية للرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال: بحث في مصرف الخليج التجاري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد (20)، العدد (78)، ص ص: 150 – 183.

– حميدي كلثوم، (2019)، الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المجلد (13)، العدد (01)، ص ص: 386 – 403.

– خروبي وهيبة، علاش أحمد، (2015)، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد (12)، جوان، ص ص: 89 – 84.

– خوالد أبوبكر، بوزرب خير الدين، (2020)، فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (COVID-19): تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (02)، العدد (02)، ص ص: 34 – 49.

– زيدان محمد، حبّار عبد الرزاق، (2008)، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، يومي 11 و12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

– صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار (11)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

– طلحة الوليد أحمد، (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
– مسدور فارس، (2010)، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أيام 18 – 20 أفريل 2020، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
– مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020)، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يخفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وثيقة للإعلام، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
– مؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، تقرير الاستقرار المالي 1441 ه (2020 م)، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي (SAMA)، الرياض، السعودية.
– نجم بان توفيق، (2012)، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل: دراسة استطلاعية في المصارف العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، المجلد (29)، العدد (23)، ص ص: 159 – 203.

5.2.قائمة المراجع باللّغة الأجنبية:

- Adrian T, Pazarbasioglu C, (2020), Combating COVID-19: How should banking supervisors respond?, World Bank, Washington, USA, Available at: https://blogs.worldbank.org/voices/combating-covid-19-how-should-banking-supervisors-respond, Consulted: 02/04/2021.
- Claessens S, Kose M.A, (2013), Financial crisis: Explanation, Types, and Implications, IMF working papers, International Monetary Fund, No.(13/28), Washington, USA.
- Elflein J, (2021), COVID-19 cases, recoveries, deaths in most impacted countries as of April 26, 2020, Statista, Hamburg, Germany, available at: www.statista.com/statistics/1105235/Coronavirus-2019mcov-cases-recoveries-deaths-most-affected-countries-worldwide /, Consulted: 29/03/2021.
- ESCWA, (2020), The impact of COVID-19 on Arab economies: Trade and foreign direct investment, Policy Breif.6, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Beirut, Lebanon.
- Macdonald S.S, Koch T.W, (2006), Management of banking, 6th Edition, Thomson/South-Western, USA.
- Narain A et al, (2020), COVID-19: The regulatory and supervisory implications for the banking sector, IMF-World Bank Staff Position Note, World Bank, Washington, USA.
- OECD, (2020), COVID-19 crisis response in MENA countries, Tacking Coronavirus (COVID-19): Contributing to a global effort, Organization for Economic and Co-operation and Development, Paris, France.
- World Bank Group, (2021), Global Economic Prospects, Washington, USA.